مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٤٢٦

الخميس، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة ماهيغا
	الدانمرك	السيد فاربورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	غانا	نانا إفاه – أبيننتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد هانيدا
	اليونان	السيدة تلاليان

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

06-32971 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلِّغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار يطلب فيها دعوة وفده إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد تشارلز كونان باني، رئيس وزراء كوت ديفوار. أطلب إلى رئيس المراسم أن يصطحب رئيس الوزراء إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد تشارلز كونان باني، رئيس وزراء كوت ديفوار، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد تشارلز كونان باني، رئيس وزراء كوت ديفوار.

السيد باني (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن آيات شكري على هذه الفرصة التي أتيحت لي، بصفتي رئيس وزراء كوت ديفوار، لمخاطبة مجلس الأمن هذا الصباح، في مرحلة هامة من عملية السلام في كوت ديفوار. وأود أن أهنئ الصين على العمل الذي أنجز خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن.

كما أود أن أعرب للمجلس عن تحيات شعب كوت ديفوار وامتنانه، وامتنان رئيس الدولة، فخامة السيد لوران غباغبو، وامتنان الحكومة الانتقالية التي أتشرف كثيرا بقيادها، على الاهتمام الذي أبداه المجلس دوما بكوت ديفوار منذ اندلاع الأزمة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويسعدني بصورة خاصة أن أعرب عن امتناني للمجلس على الدعم المستمر الذي قدمه لحكومتي ولي منذ أن تولينا مهامنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، أرحب بالاستقبال الحار والاهتمام الذي تفضل المجلس بإيلائه لوزير خارجيتي خلال زيارته في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.

تتيح لي جلسة صباح هذا اليوم الفرصة المناسبة لأعرب عن شكر الشعب الإيفواري وامتنانه الصادقين للأمين العام، السيد كوفي عنان، على كل الجهود التي يبذلها لمساعدة كوت ديفوار على استعادة السلام والاستقرار.

إن المجلس أكثر الماما من أي جهة أخرى بالحالة في كوت ديفوار وخاصة عملية تحقيق السلام والمصالحة التي يجري الاضطلاع بها منذ التوقيع على اتفاقات ليناس - ماركوسي وأكرا وبريتوريا قبل أن يتخذ المجلس، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥).

قبل ذلك التاريخ، كانت العملية تواجه صعوبة. وعلاوة على ذلك، تعين اتخاذ القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، في نهاية فترة ولاية رئيس الجمهورية، بغية مواصلة عملية السلام التي كانت جارية، ولكن لم يحرز تقدم كبير للتمكين من إجراء الانتخابات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. و لم ينجح مختلف الفرقاء الأيفواريين في اتخاذ أي إجراءات تتعلق باحترام الموعد النهائي الذي حددته الاتفاقات. وكان عدم الثقة واضحا في الدوائر السياسية، وخاصة بين القادة

السياسيين الأيفواريين الرئيسيين، الذين كان معظمهم خارج البلد. بل إن بعضهم كان يخشى أن يكون موجودا في أبيدجان. وكانت الحالة الأمنية في أدنى مستوى لها، ولم تكن حكومة المصالحة الوطنية تزاول عملها بأفضل صورة.

وفي ذلك السياق اتخذ مجلس الأمن - بناء على اقتراح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي - القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥). ومنذ اتخاذ ذلك القرار، والآمال التي بعثها، أخذت كوت ديفوار تتعلم، في ظل زخم الحكومة الانتقالية، أن تعيش في عهد جديد. ومكن هذا السياق الجديد عملية السلام والمصالحة من أن تتطور بشكل كبير. وحتى إن كانت الأحداث لا تجري بالسرعة التي نتمناها - أنا شخصيا، وأغلبية المراقبين والأغلبية الساحقة من أبناء كوت ديفوار - يمكننا مع ذلك القول إن الحالة العامة الآن تبعث على الارتياح نسبيا.

والعديد من المنظمات والسياسيين الأفارقة والسياسيين من البلدان الأخرى قدموا دعمهم للقادة السياسيين في كوت ديفوار ولشعب كوت ديفوار بغية أن تتمكن عملية السلام من إحراز تقدم ملموس. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتنان كوت ديفوار للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولرئيس الجماعة، فخامة السيد تانجا مامادو، وللاتحاد الأفريقي ولرئيسه، فخامة السيد دنيس ساسو نغيسو، ولا ننسى الرئيس المنتهية ولايته، فخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو، ووسيط الاتحاد الأفريقي، فخامة السيد ثابو مبيكي، وأيضا رؤساء الدول الآخرين على الدور الايجابي الذي يضطلعون به.

وبطبيعة الحال، أود أن اشدد مرة أخرى على الدور الرائد الذي يضطلع به الأمين العام كوفي عنان وفريقه الذي يتخذ مقره في أبيدجان، كوت ديفوار. وبالطبع أشمل القوات الفرنسية التي تشارك في عملية ليكورن.

وبفضل الجهود التي يبذلها الجميع، وبفضل جهود ما اسميه ''الشراكة''، التي قررت أن أقيمها مع رئيس الدولة، لوران غباغبو، اتخذت حكومتي عدة مبادرات صوب المصالحة وإعادة الثقة. وتشمل هذه المبادرات خصوصا عقد اجتماعين في ياموسوكرو، سمع عنهما الأعضاء. وكان الاجتماع الأول هو الحلقة الدراسية الحكومية بشأن خريطة الطريق، التي عقدت في الفترة من ٩ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٦. واستؤنف الحوار العسكري، ونظمت الامتحانات في المناطق المحتلة الشرقية والغربية والشمالية. وفتحت الجامعة أبوابها في بواكي. وعقد اجتماع في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بين القادة السياسيين الأيفواريين الأربعة وهم: لوران غباغبو، وهنري كونان بيدييه، وألاسان كاتارا، وغيوم سورو.

ومكن الاجتماع الأخير - الذي عقد في كوت ديفوار لأول مرة منذ أن بدأت الأزمة - المشاركين من أن يتناولوا، بحضوري، المسائل الرئيسية التي تستدعي قلقهم وتعطي تسويتها زخما جديدا لعملية السلام. وأعربوا أولا عن آرائهم بشأن المسائل الرئيسية واتخذوا قرارات تؤدي إلى إعادة الثقة بينهم وفي إطار الدوائر السياسية. وبفضل ذلك، بعث الأمل بين أبناء كوت ديفوار، الأمر الذي أدى بدوره إلى إحراز تقدم كبير في المجالات السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية. وفي المجال السياسي، مكن تجديد الحوار بين القادة السياسيين من إزالة الحاجز الكبير من عدم الثقة الذي كان يفصلهم ومن إزالة العقبات أمام تنفيذ الاتفاقات التي تم التوقيع عليها ومن فتح الطريق نحو تنفيذ التدابير التي حددت في القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) وخريطة الطريق التي وضعها الفريق العامل الدولي.

وفي المجال العسكري، ووفقا للقرارات التي اتخذت في اجتماع القادة السياسيين، استأنف المحاربون السابقون أنفسهم، الذين شجعهم مناخ الوفاق السياسي، عملية تبادل

الآراء التي انقطعت قبل أكثر من عام، بغية تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وكانت هذه الاتصالات على مستوى المسؤولين العسكريين قائمة على أساس سليم، عندما فقدنا الزخم في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. بيد أن ذلك لم يشكل في الحقيقة توقفا نهائيا، لأن كل شيء يسير باتجاه استئناف المحادثات قريبا.

وعلى الصعيد الإداري، سمحت الروح الجديدة التي تمخض عنها مؤتمر قمة ياموسوكرو، باستهلال عملية إعادة نشر إدارة الدولة، في قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي، في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة. ولذلك، تسنى للمرة الأولى في ثلاثة أعوام، تنظيم امتحانات مدرسية في ظل ظروف مرضية، في جميع المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة. وفي بواكيه، معقل القوات الجديدة، فتحت الجامعة أبوابها من جديد بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦.

وزاد ذلك التوقف القسري للتعليم في تلك المناطق من رغبة التلاميذ – أي الأطفال – في تحصيل العلم زيادة كبيرة. وعندما زرت بواكيه أول مرة في بداية شباط/فبراير، قرأت بتأثر بالغ اللافتات التي حملها الأطفال والتي تخاطبنا نحن الكبار بالعبارات التالية: ''نريد الذهاب إلى المدرسة'' و ''نريد امتحانات''. وهذه هي المرة الأولى التي سمعت فيها عن أطفال يحبون الامتحانات. والآن، وإذ تحقق ذلك، أرحب به مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي دعت إلى استئناف الدراسة. وأود الإعراب عن امتناني لهذه الوكالات.

وعلى الصعيد الاقتصادي، بعثت تهدئة المناخ السياسي أملا جديدا لدى القادة الاقتصاديين، الذين دعوتهم بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى حضور منتدى تمت خلاله مناقشة صريحة لكل المشكلات المتصلة باستئناف نشاطاتهم وظروف ممارستها. وأسفرت نهاية مناقشاتنا عن تقارب حقيقي للآراء. وفي الاجتماعات، شدد جميع شركائنا في ذلك القطاع، بين جملة أمور، على البيئة الأمنية التي تمثل المسؤولية الرئيسية للدولة. وكما يعرف أعضاء المجلس، فإن ضعف سلطة الدولة، إثر نشوب الحرب، يجعل انجاز هذه المهمة عسيرا للغاية.

وينبغي أن يصبح التقدم المحرز الذي ذكرته توا، باعتقادي، لا رجعة فيه. و لا بد من تعزيز مناخ الثقة هذا الذي بدأ يعود تدريجيا. ووصلت اليوم عملية السلام والمصالحة إلى مفترق طرق. ويعني ذلك، بالنسبة لي وللمجتمع الدولي، الذي يمثله أعضاء المجلس، أن عملية الخروج من الأزمة تسير ببطء ولكن بشكل أكيد، في الاتجاه السليم. وبالفعل، تدل بيانات المجلس الأخيرة على ذلك.

وبينما ينبغي أن نرحب جميعا بالتطورات الايجابية التي شهدتها عملية السلام عموما – التي نسر بها – يجب الاعتراف بوجود بعض المقاومة الآن، التي تعيق من مضينا قدما بطريقة أسرع وفقا للجدول الزمن الذي حددته خارطة الطريق التي وضعها فريق العمل الدولي. ويحدث ذلك للأسف، في الوقت الذي تسعى الحكومة بعزيمة ماضية، إلى تذليل المشكلات الأساسية التي خلفتها الأزمة.و ينبغي أن يسمح لنا حلها بتهيئة الظروف المثالية لتنظيم انتخابات مفتوحة ونزيهة وديمقراطية وشفّافة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفي ذلك الصدد، أود أن أرحب بوصول السيد جيرار ستودمان، ممثل الأمين العام السامي الجديد، إلى كوت ديفوار، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وأؤكد له تعاون حكومتي التام والكامل معه.

وأود في هذه المرحلة من العملية التي تقتضي اتخاذ قرارات هامة، أن أدعو الجميع إلى توخي الحذر ومضاعفة الجهود في سبيل تسوية ما تبقى من مشكلات. وفي هذا

الصدد، أرحب بمضمون التقرير الثاني للأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار، وخاصة الفقرة ٧٤ منه، التي يعرب فيها الأمين العام عن قلقه إزاء التأخير في العملية والعواقب التي قد تفضي إليها العقبات الجديدة، إن لم يتم احترام الموعد النهائي الذي حدّده القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥).

ومن الضروري مساعدة حكومة كوت ديفوار على توطيد التقدم السياسي المحرز والتوصل إلى حلف حقيقي للتماسك والاستقرار السياسيين ، مما يمثل لبنة كل عملية ترمي إلى الخروج من الأزمة. وأعتقد أنه قد آن الأوان لتحويل الجهود المعزولة إلى عمل جماعي يضطلع به المجتمع الدولي. ولهذا السبب تشاطر حكومتي الأمين العام رغبته في زيادة تعزيز قدرات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار البشرية والمادية والمالية بغية كفالة أمن عملية الخروج من الأزمة برمّتها حتى اكتمالها.

وكما يعرف الأعضاء، تتطلب مختلف عناصر العملية - كبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، وأمن العملية الانتخابية وسلامة السكان أثناء الانتخابات - جوا، آمنا ملؤه الثقة لا يمكن كفالته إلا بوجود عسكري أكبر ولكن بأفعال رادعة أيضا. وعلاوة على ذلك، ترجّح أهمية انتخابات تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٦ بالنسبة لكوت ديفوار وللمجتمع الدولي كفّة تنفيذ تدابير من شأنها أن تيسِّر أداء كل شيء بشفافية وعدالة وذلك لتفادي أدنى ميل للاعتراض على نتيجة الانتخابات.

وفي ما يتعلق بتعزيز الأمن في عموم الأراضي الأيفوارية الوطنية على وجه التحديد، أود التشديد خصوصا على أن ذلك يمثل مصدر القلق الرئيسي لكل الأيفواريين وبالتالي لحكومة كوت ديفوار. ويجب علينا ألا نكفل الأمن في أبيدجان فحسب، بل في الداخل أيضا، ولا سيما في المنطقة الغربية وفي بواكيه. وتحد المنطقة الغربية، كما يعرف الأعضاء، جمهورية ليبريا، التي يتشاطر شعبها العديد من أوجه التشابه العرقي والثقافي مع الشعب في غرب كوت ديفوار. وأعتقد أن ضمان سلامة الأمن في ذلك الجزء من كوت ديفوار سيكفل أيضا المزيد من الأمن في ليبريا وسيعزز من العملية الديمقراطية الوليدة في ذلك البلد الشقيق.

وفي حالة حدوث امتداد لانعدام الأمن لا يمكن السيطرة عليه ومن شأنه زعزعة المنطقة الغربية لكوت ديفوار، فستكون له لا محالة عواقب وخيمة في ليبريا وحتى ما وراءها، في سيراليون.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومتي بعودة أصحاب الخوذ الزرق التابعين لعملية الأمم المتحدة إلى هذه المنطقة في البلد. وتتعهد حكومتي التأكيد لهم ولجميع القوات المحايدة على حرية الحركة وحرية العمل.

أعلم أن ثمة مشروع قرار بشأن زيادة عدد الجنود التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يجري إعداده في المجلس. وفيما ترحب حكومتي بهذه المبادرة، من المستصوب أن يكون العدد الإضافي من أصحاب الخوذ الزرق التابعين لعملية الأمم المتحدة قريبا قدر الإمكان من العدد الذي طلبه الأمين العام. ومن شأن عملية الأمم المتحدة حينئذ أن تكون قادرة على توفير دعم نشط وفعال للحكومة في تنفيذ خريطة الطريق التي أعدها الفريق العامل الدولي.

فلكل هذه الأسباب، أود أن أحث أعضاء المجلس على تأييد اقتراح الأمين العام والنظر فيه بإيجابية شديدة. بيد أنه ينبغي للأعضاء أن يعلموا أنني ما زلت مقتنعا بأنه من دون وجود إرادة سياسية راسخة لدى الأطراف الرئيسية في هذه الأزمة ولدى جميع أبناء كوت ديفوار لإخراج البلد من الصراع الحالي، ليس هناك وجود عسكري ولا ضغط دولي يمكنه حل الأزمة التي يمر بها البلد، ولكن صحيح أيضا أنه

من دون دعم المجتمع الدولي لن يتمكن أبناء كوت ديفوار وحدهم من حل جميع المشاكل الرئيسية في الصراع الأيفوري.

لذلك، دعونا نعمل جميعا بعضنا مع بعض لاستعادة السلام في كوت ديفوار، بحيث لا يستطيع شيء أو أحد العودة بنا إلى الوراء. وبهذه الروح أدعو جميع شركاءنا الدوليين، ولا سيما أولئك في القطاع الإنمائي، إلى احترام التزاماتهم وفقا للفقرة ٣ من الفصل الثامن من مرفق اتفاق ليناس - ماركوسي المتعلق بالانتعاش الاقتصادي والحاجة إلى تماسك اجتماعي. فهي تنص في الواقع على أن مائدة ليناس - ماركوسي المستديرة توصي المؤسسات الدولية والشركاء الإنمائيين الدوليين بأن يوفروا الدعم لعملية إعادة بناء كوت ديفوار.

وإنني ممتن غاية الامتنان لمظاهر الترحيب والاهتمام التي أبداها أعضاء المجلس تجاهي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر رئيس وزراء كوت ديفوار على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى عقد جلسة سرية لمتابعة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.